مناهج البحث وآليات التوظيف

Research methods and recruitment mechanisms

د. ربيع لعور

أستاذ محاضر – أ –

كلية الشريعة والاقتصاد – جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

rabie.laouar@univ-emir.dz

الملخص:

تدور فكرة المداخلة حول المناهج البحثية الشائع استعمالها في كتابة بحث الماستر، وهي دراسة تستنطق واقع الطلبة، ليس المقصد منها التدقيق في تحرير حقائق هذه المناهج، بقدر ما تتقصد تقريبها، وتبين الآليات التي تسهم في حسن التوظيف، وتضمن للبحث انتهاءه إلى المعرفة العلمية، والنتائج البحثية التي يدعمها المنهج الصحيح.

الكلمات المفتاحية: مناهج البحث – الاستقراء – التحليل.

ABSTRACT:

The topic of the intervention talks about the research methods used by students in the master's research, and the correct method of employing them, in order to ensure the integrity of the scientific research result, by adopting a correct approach and correct research mechanisms.And the history of Muslims testifies to the validity of these reasons, and that they work in this time as well.

Keywords: Research Methods - Induction - Analysis.

عنوان النشاط: ندوة علمية بيداغوجية تكوينية حول: **منهجية إعداد البحوث العلمية ومذكرات التخرج.**

تاريخ النشاط: 21 شعبان سنة 1444 هـــ الموافق 13 مارس 2023 م جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة.

عنوان المداخلة: مناهج البحث وآليات التوظيف.

الجهة المنظمة: قسم الفقه والأصول بالتنسيق مع قسم الاقتصاد والإدارة وقسم الشريعة والقانون، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

مكان النشاط: القاعة الكبرى عبد الحميد ابن باديس، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

نص المداخلة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى القائمين على هذه الندوة العلمية المباركة، وأسأل الله تعالى أن ينفع بها في الدارين، وموضوع المداخلة كما تقدمت به الدكتورة الفاضلة رئيسة الجلسة، متعلق بمناهج البحث وآليات التوظيف.

والحديث عن المناهج البحثية حديث متخصص، لا يتجاسر عليه إلا من تمكن من الأخذ بناصية علم مناهج البحث، الذي هو القانون الذي يصون العقل من الانحراف، ويحمل الباحث إلى الوصول إلى المعرفة العلمية التي تخدم قضايا أمته، ولكنّ عذرنا أننا نقتفي أثر الراسخين في هذا العلم.

وقد عرف الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون (Francis Bacon) المنهج بأنه: "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها".

ولهذا فقد أوردت نفسي موردا صعبا، نسأل الله تعالى أن يلهمنا فيه الرشد، ويجنبنا فيه الزلل، وسأحاول من خلال هذه المداخلة أن أقرب المناهج البحثية لطلبتنا، مع تلمس بعض الهَنَات البحثية التي وقفنا عليها من خلال مناقشة جملة من البحوث في مرحلة الماستر.

وأنا إذ أقدم بهذه المقدمة، أشير إلى أن المقصد من المداخلة هو التسديد لطريقة توظيف المناهج، ولن ألج الموضوع من خلال نسقه الرتيب في الإيغال في تعريف المناهج وبيان خصوصياتها وميادين تطبيقها؛ لأن هذا يدرس في الصف الجامعي، ويقف عليه طاقم من الأساتذة الأكفاء، الذين هم أقدر مني في تحرير موضوعاته، وتفسير أبحاثه.

بدايةً لا بد أن نقرر أن المعرفة الإنسانية تختلف من علم إلى آخر، فبعض المناهج قد تختص بحقل معرفي دون آخر، ومن المناهج ما يصلح لكافة الحقول المعرفية، ولكن مع مراعاة الخصوصية لكل علم، فالعلوم الرياضية والفيزيائية لها خصوصياتها، وكذا العلوم الإنسانية لها خصوصياتها، وهو ما

يبعث على بعض الفوارق في طبيعة المناهج التي يُعملها الباحث، وهو ما يستلزم ضرورة استحضار خصوصيات كل حقل معرفي.

ثم إذا ولجنا ميادين العلوم الإنسانية نجد تمايزا بينها، فالعلوم الإسلامية لها خصوصياتها التي تميزها عن غيرها من العلوم، وحتى داخل هذا الحقل المعرفي نجد بعض التمايز بين علم وآخر، فللفقهاء طريقة تختص بهم، كما أن للمحدثين طريقة تختص بهم.

وعليه، فينبغي أن يَقرّ في عقل الطالب أن طبيعة تخصصه في الماستر تحددُ بادئ الرأي مناهج معينة يوظفها في بحثه، فالدراسات المقارنة في تخصص الفقه المقارن وأصوله أو في الشريعة والقانون، تستلزم ابتداء تفعيل المنهج المقارن، وقس عليه سائر التخصصات.

كما يحسن التنويه بملحوظتين مهمتين للغاية:

1. **تسقيف المناهج البحثية:**

بعض الطلبة والطالبات يشحن مقدمة بحثه بعدد غفير من المناهج، فتجده يقول مثلا:

"وقد وظفت في هذا البحث خمسة مناهج:

- المنهج الاستقرائي.
- المنهج التحليلي.
- المنهج الوصفي.
- المنهج المقارن.
- المنهج الاستنباطي".

وهذا الباحث قد أخطأ من جهتين:

الأولى: كثرة المناهج في هذه المرحلة علامة على **التيه البحثي**، وقرينة على أن الطالب لم يجد ما يسعفه في تحقيق أهداف بحثه، وهنا يظهر **دور المشرف** المهم في ترشيد العمل البحثي للطالب.

الثانية: على فرض التسليم بصحة إعماله لهذه المناهج؛ فإنه لم يبين لنا ميادين تفعيل هذه المنهج.

2. **دعوى الجديد البحثي:** على الطالب أن يعلم أنه في مرحلة الماستر ناهيك عن الليسانس غير مطالب بالجديد في المعرفة، بقدر ما هو **مطالب بالتدرب على توظيف المناهج البحثية توظيفا صحيحا** محققا لأهدافه من البحث.

أي أنّ مناقشة بحثك ترتكز أساسا على المنهج البحثي، ومن هنا تعين التمكن من ناصية المناهج البحثية؛ لأن الخلل فيها يستلزم الخطأ في تقرير الحقائق العلمية.

إذا تمهد هذا، سأحاول التعريج على أهم المناهج البحثية التي يمكن للطالب أن يوظفها في بحث الماستر،

وقد اخترت التركيز على المناهج البحثية الآتية:

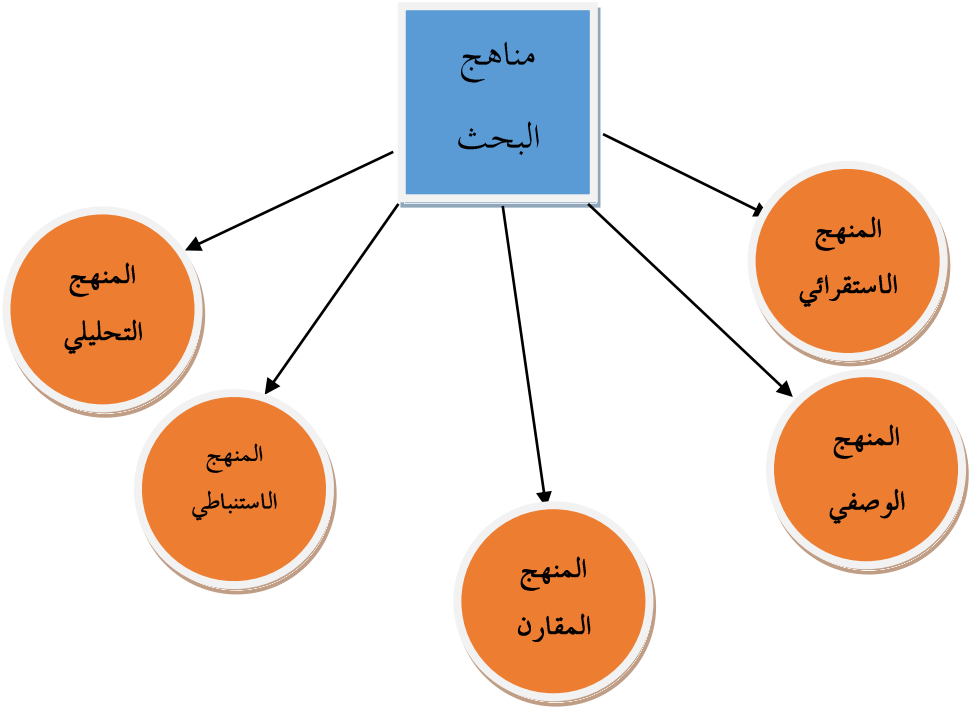

أولا: المنهج الاستقرائي:

يعد هذا المنهج من أهم المناهج البحثية، التي يوظفها الباحثون في سائر حقول المعرفة، بل إن عوام الناس من حيث لا يشعرون يطلقون أحكاما مبناها على الاستقراء؛ فحكم العرب زمن الجاهلية لعنترة بن شداد بالشجاعة، ووصفهم لحاتم الطائي بالجود،[1] ما هو في الحقيقة إلا استناد إلى الاستقراء.

وقد عرفه الدكتور المحمودي بقوله: "عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية".[2]

فالاستقراء مبناه على الاستيعاب في دراسة الجزئيات للوصول إلى الكليات، وعلى هذا فضبط مفهومه من الأهمية بمكان.

يقول الإمام الجرجاني–رحمه الله– في بيان مفهوم الاستقراء بأنه: "هو **الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته**، وإنما قال: في أكثر جزئياته؛ **لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا: استقراء**؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفًا لما استقرئ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ".[3]

فأنت ترى أن مبنى الاستقراء على تتبع جزئيات للوصول إلى حكم كلي، وبهذا فالاستقراء انتقال من الجزء إلى الكل، بيد أن الاستقراء الشرعي أو قل الاستقراء في المنقولات ليس كالاستقراء في المعقولات، وهو ما نبه إليه الجرجاني في تعريفه؛ فالاستقراء في المنقولات يكون لغالب الجزئيات، وهو ما يحملنا على الحكم للكل بذلك الحكم، في حين أن تتبع جميع الجزئيات، والانطلاق منها إلى حكم كلي يسمى قياسا مقسما، وهذا ما يطلق عليه مصطلح **الاستقراء التام**.

---

[1] – يقول الإمام الطوفي: "كما أن **استقراء الحكايات الجزئية الدالة على سخاء حاتم استقراء تاما متعذر**، فلذلك نبه العلماء في كتبهم بأدلة جزئية على تلك الأدلة الحاصلة من الاستقراء التام لو أمكن". شرح مختصر الروضة (138/3).

[2] – مناهج البحث العلمي (ص73).

[3] – التعريفات (ص18).

وبحكم أن الباحث في العلوم الشرعية يحتاج بشدة إلى منهج الاستقراء؛ فإننا نجد الغلط في توظيفه من ناحيتين:

1. عدم التمييز بين الاستقراء في المنقول والمعقول:

الاستقراء ينقسم إلى قسمين:

تام: "هو إثبات حكم كلي في ماهية لثبوته في جميع جزئياتها، بأن تتبعها جميعها فوجدها بنفس الحكم".[1]

ناقص: "هو إثبات حكم كلي في ماهية لثبوته في أكثر جزئياتها".[2]

ويشيع بين الباحثين بأن استقراءَهُ تامٌ، وهذا في حقيقته خلل منهجي، مرده إلى النكتة التي ألمعنا إليها قبل، وهي وجود التمايز بين العلوم النقلية والعقلية.

وهذا ما نبه إليه حجة الإسلام أبو حامد الغزالي –رحمه الله– بقوله: "فثبت بهذا أن **الاستقراء إن كان تاما رجع إلى النظم الأول وصلح للقطعيات، وإن لم يكن تاما لم يصلح إلا للفقهيات**؛ لأنّه مهما وجد الأكثر على نمط غلب على الظن أن الآخر كذلك".[3]

2. دلالة الاستقراء الناقص في الشرعيات:

بعد أن اتضح أن الاستقراء على ضربين، وأن الاستقراء التام لا يكاد يوجد في المنقولات، ننتهي إلى غلط آخر –على رأي الإمام الشاطبي مخالفا بذلك رأي كثير من الأصوليين الذين اتبعوا في هذا

---

[1] – الوجيز في أصول التشريع الإسلامي (ص18).

[2] – الوجيز في أصول التشريع الإسلامي (ص18).

[3] – المستصفى (ص41).

المنطق الأرسطي-،[1] وهو أن **الاستقراء لأغلب الجزئيات يوصل إلى القطع لا إلى الظن**، وهو في حكم الاستقراء التام عند المناطقة.

يقول الإمام الشاطبي—رحمه الله-: "**فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت.**

هذا شأن الكليات الاستقرائية واعتبر ذلك بالكليات العربية فإنها أقرب شيء إلى ما نحن فيه **لكون كل واحد من القبيلين أمرا وضعيا لا عقليا، وإنما يتصور أن يكون تخلف بعض الجزئيات قادحا في الكليات العقلية**، كما نقول: ما ثبت للشيء ثبت لمثله عقلا، **فهذا لا يمكن فيه التخلف البتة**، إذ لو تخلف لم يصح الحكم بالقضية القائلة: ما ثبت للشيء ثبت لمثله.

فإذا كان كذلك، **فالكلية في الاستقرائيات صحيحة، وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات**".[2]

ثانيا: المنهج الوصفي:

هذا المنهج من المناهج البحثية التي يكثر حضورها في حقل المعارف الإنسانية، وقد عُرف بأنه: "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها".[3]

وهذا المنهج معتَمَدٌ بشكل كبير في العلوم الإسلامية، ووفقا لما فهمته من كلام الدكتور فريد الأنصاري —رحمه الله- فإن المنهج الوصفي يمكن إيجاز عناصره في النقاط الآتية[4]:

1. **عمل تقريري:** الباحث يعرض عينة البحث عرضا إخباريا، من غير أن يقحم نفسه في إبداء حكم، وهذا العمل قد يبدو بادئ الأمر هينا، ولكنه يحتاج إلى تجشم الصعاب وتحمل المشاق، فلو أراد طالب أن يصف ولاية قسنطينة وصفا محكما رصينا، لزمه أن يطوف أحياءها وشوارعها، وأن يرتقي جبالها، ويجوب سهولها، ويسير في شعابها ووديانها، وأن

---

[1] – انظر: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ص288).

[2] – الموافقات (84/2).

[3] – مناهج البحث العلمي (ص46).

[4] – أبجديات البحث في العلوم الشرعية (ص66).

لا يترك محلا ولا شبرا إلا ودخله واستكشفه، لكي ينتهي أخيرا إلى وصف منهجي إخباري لولاية قسنطينة.

وعلى وزانه لو تطلّب باحث وصف كتاب معين، لا بد له من استقراء جميع الكتاب، حتى يصف لنا أقسامه، ويقرر لنا مباحثه.

2. **تجنب التعليل والتفسير**[1]: طبيعة هذا المنهج تأبى التعليل والتفسير؛ فالباحث يقرر الأشياء على حقيقتها، دون أن يدخل على الخط بتعليل ظاهرة ما، أو إعطائها تفسيرا؛ لأنه بذلك يخرج إلى التحليل، وبعض الطلبة يورد نفسه موارد هو في غنى عنها، وفي كثير من الأحيان لا صلة لها ببحثه، فيفتح على نفسه بابا للنقد بوسعه تلافيه؛ لأنه لا يدخل في إشكالية بحثه، ولا يتصل بمتعلقات موضوعه.

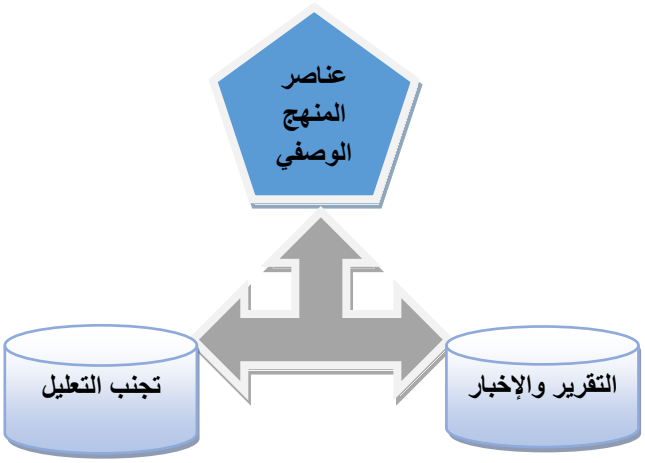

[1] – بعض الباحثين ينازع في هذا، ويرى أن المنهج الوصفي لا يخلو من تفسير وتحليل لنتائج البحث للوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة المبحوثة. انظر: مناهج البحث العلمي (ص47).

ثالثا: المنهج الاستنباطي:

أصل الاستنباط في اللغة هو الاستخراج، يقول الإمام ابن منظور –رحمه الله–: "... وأَنبطنا الماءَ أَي اسْتَنْبَطْنَاهُ وَانْتَهَيْنَا إِليه ... واسْتَنْبَطه، وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ عِلْمًا وَخَبَرًا وَمَالًا: اسْتَخْرَجَهُ، والاسْتِنْباطُ: الِاسْتِخْرَاجُ".[1]

وهذا المعنى اللغوي نجده لائحا في التعريف الاصطلاحي للمنهج الاستنباطي، وهو: "منهج أسلوبه الشرح والنظر والتفكر والتأمل والتحليل، وينتقل من الجزء إلى الكل، أو من العام إلى الخاص".[2]

وتبعا لهذا التعريف، فالمنهج الاستنباطي ينطلق من الكل إلى الجزء دون مراعاة لملابسات هذا الجزء، وينشئ أحكامه مبتدئًا من القاعدة ومنتهيا إلى الفروع خلافا للاستقراء؛ فإنه ينطلق من الجزء إلى الكل، ولهذا **فغالب من يوظفه الباحثون في الدراسات الإنسانية.**

وبحكم أن العلوم الإسلامية علوم نقلية، تتصل بنصوص دينية مقدسة تحمل طابع التشريع، وتوسم بميسم القانون، فالاستنباط لا ينفك عن البحوث الشرعية؛ ويبرز المنهج الاستنباطي بشكل ظاهر في تخصص الفقه والأصول، قال الله تعالى: ﴿ **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾ [النساء: 83].

ولا يعني هذا خلوه من بقية التخصصات؛ فالقاعدة القانونية مثلا، بمثابة نص تشريعي حاكم على جزئياته التي يندرج تحتها عند القانونيين.

بقي التنبيه إلى أن هذا المنهج ألصق بأطاريح الدكتوراه، والدراسات المعمقة، التي يبلغ أصحابها فيها شأوا، ويكون لهم حظ من النظر في الاستنباط، والاستثمار من النصوص الشرعية، والتوليد من القواعد الكلية، بحكم تأهلهم للاستنباط.

---

[1] – لسان العرب (410/7).

[2] – مناهج البحث العلمي (ص46).

أما مرحلة الماستر؛ فغالبا حظ الطالب منها النقل، وهذا محمود؛ إذا فطن الطالب لمدارك الفقهاء المستنبطين من نصوص الوحي.

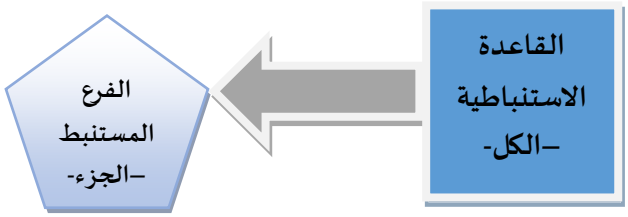

رابعا: المنهج المقارن:

عرف هذا المنهج بأنه: "الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر".[1]

فالمقارنة عملية عقلية بامتياز؛ لأنها **مقايسة بين ظاهرتين، أو بين قولين، أو بين مدرستين، أو بين مذهبين، أو حتى بين دينين**، ومنه برز بقوة مصطلح مقارنة الأديان، وهو عبارة عن تخصص علمي قائم بذاته موجود بوفرة في الجامعات الإسلامية وغيرها.

ويعتمد المنهج المقارن على دعامتين:

- **بيان أوجه الوفاق:** ويقصد بها بيان نقاط الاشتراك بين المذهبين مثلا، كاتفاق الجمهور والحنفية على مشروعية قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة.
- **بيان أوجه الخلاف:** ويراد منه بيان النقاط الفارقة بين المذهبين، كاختلاف الجمهور مع الحنفية في اشتراط الفاتحة لصحة الصلاة.

لكن هذا العمل في حقيقته ما هو إلا ابتداء لعمل أعمق، **وهو تعليل الوفاق وتفسير الخلاف**، فإنّ المنهج المقارن لا يخلو من **التحليل والتعليل والتفسير**؛[1] حتى ننتهي إلى القول الراجح في الفقه – مثلا–.

[1] – مناهج البحث العلمي (ص46).

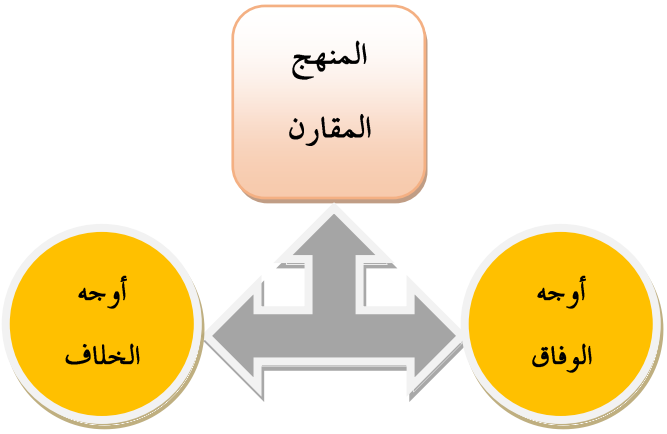

والتخصصات الموجودة على مستوى كلية الشريعة والاقتصاد تتطلب جميعا المنهج المقارن، سواء كانت مقارنة داخلية أم خارجية.

- ✓ **المقارنة الداخلية:** كالمقارنة بين المذهب المالكي والحنبلي، أو المقارنة بين القانون الجزائري والقانون الأردني، أو المقارنة بين الاقتصاد الكلي والجزئي.
- ✓ **المقارنة الخارجية:** المقارنة بين الشريعة والقانون، أو المقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

خامسا: المنهج التحليلي:

اختلف علماء المناهج في المنهج التحليلي، فمنهم من يعده منهجا قائما بذاته، ومنهم من يعده أداة بحثية، وسنجري على سَنَنِ أكثر الباحثين في حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية، حيث يدل لسان حالهم ومقالهم على أنه منهج مستقل.

---

[1] – المنهج المقارن لا يستغني عن التحليل، حتى إن بعض الباحثين يقيمون بحوثهم على منهج يطلق عليه: **المنهج التحليلي المقارن.**

انظر: مناهج البحث العلمي (ص76).

وابتداء عُرِّفَ المنهج التحليلي بأنه "المنهج الذي يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكا أو تركيبا أو تقويما".[1]

[1] – انظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية (ص96).

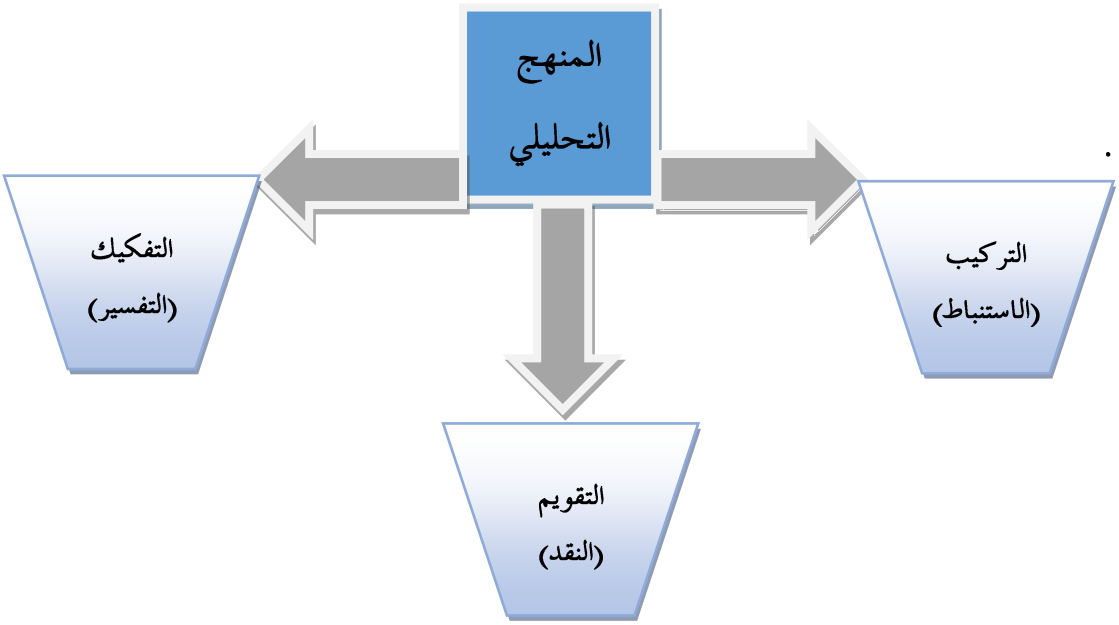

إذن، المنهج التحليلي يقوم على ثلاث دعائم كما أفاده الدكتور فريد الأنصاري، قد تجتمع جميعا في موضع واحد، وقد ينفرد بعضها عن الآخر،[1] وهذه الدعائم هي كالآتي:

1. **التفكيك –التفسير–**: هي عملية مدارها على العرض المصحوب بالتعليل والتأويل، فلو أن باحثا أراد أن يبحث منهج الإفتاء لدى المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث،[2] فإنه سيسعى إلى تفسير فتاوى هذه الهيئة وفقا للدلالات اللفظية، والمدارك الشرعية التي أعملوها؛ لينتهي عقب التفسير إلى أن هذه الهيئة –مثلا– تتميز باليسر ورفع الحرج في الإفتاء؛ ثم قد ينتقل إلى مستوى أعمق في التحليل، وهو استشفاف أسباب هذا الجنوح إلى التيسير في الإفتاء.

---

[1] – انظر: أبجديات البحث في العلوم الشرعية (ص96-100).

[2] – يقول صاحب المراقي:

وَالشَّأْنُ لَا يَعْتَرِضُ الْمِثَالَ ... إِذْ قَدْ كَفَى الْغَرَضَ وَالِاحْتِمَالَ

ويشرحه الإمام العلوي –رحمه الله– بقوله: "**يعني أن المثال لا يعترض عليه**؛ لأنه يكفي فيه مجرد الفرض على تقدير صحته، ويكفي فيه الاحتمال؛ لأنه لإيضاح القاعدة بخلاف الشاهد؛ لأنه لتصحيحها فيعترض عليه إذا لم يكن صحيحًا كما هو مقرر في كلام الأئمة.". نشر البنود (244/2).

2. **التقويم –النقد–**: التحليل يستلزم في كثير من الأحيان التقويم، أو ما يسميه الأنصاري بالنقد أيضا، وذلك بمحاكمة البحث إلى القواعد المعتبرة في النقد، وهي مختلفة بحسب مرجعية كل باحث، ففي العلوم الشرعية مرجع التحكيم هو النصوص الشرعية والأدلة المرعية.

والمقصد من هذه العملية هو **النقد البنّاء**، والتقويم السديد الذي يوصل البحث إلى الحقيقة العلمية الصحيحة؛ فإن انحرف عن هذه الجادة صار نقضا لا نقدا، وهدما لا بناءً.

وسأمثل لهذه العملية بنص فقهي للإمام النووي، حيث قال: " واعلم أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب بحيث لا يحصل للمطالع وثوق بكون ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة؛ فلهذا لا أترك قولا ولا وجها ولا نقلا ولو كان ضعيفا أو واهيا إلا ذكرته إذا وجدته إن شاء الله تعالى، **مع بيان رجحان ما كان راجحا وتضعيف ما كان ضعيفا وتزييف ما كان زائفا والمبالغة في تغليط قائله ولو كان من الأكابر، وإنما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به**".[1]

3. **التركيب –الاستنباط–**: المراد منه الجمع بين معارف معينة للوصول إلى صوغ قاعدة شرعية، أو حبك نظرية علمية.

فإن قلت: إن هذا تقريبا هو ما نوظفه في المنهج الاستنباطي، والجواب: أنك مصيب في إشكالك، ولهذا قدمنا لك قبلُ اختلاف المختصين في المناهج في إفراد بعضها، أو في تصنيفها أداة أو منهجا.

يقول الدكتور أحمد بدر: "... ولكن المشتغلين بمناهج البحث **لا يتفقون على تصنيفات محددة لمناهج البحث** ... وربما يرجع ذلك إلى تبني بعضهم لمناهج نموذجية رئيسية، واعتبار المناهج الأخرى جزئية متفرعة من المناهج النموذجية، **كما قد يعتبر هؤلاء أو غيرهم بعض المناهج مجرد أدوات أو أنواع للبحث وليست مناهج...**".[2]

وفي الختام، ينبغي أن نشير إلى أن هذه المناهج ليست جزرا عائمة لا صلة لها ببعضها، بل البحث العلمي رحم يصل بينها، وفي بعض الأحيان يحتاج الناظر إلى شفوف نظر للتدقيق في التفريق بينها.

---

[1] – انظر: المجموع (1/4-5).

[2] – أصول البحث العلمي ومناهجه (ص227).

هذا، ما وَسِعَ ذكره، وتيسرَ نشرُهُ، فما كان فيه من صواب فهو من توفيق الله تعالى عليّ، وما كان من خطأ فمن نفسي وتقصيري؛ فمرحبا بكل توجيه وتسديد.

الخاتمة:

لا أدعي في ختام هذه المداخلة أني استقريت جميع المناهج البحثية، بل أردت أن أركز على أهم ما يحتاجه الطالب في إعداد مذكرته، وهي خمس مناهج شهيرة، ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه المداخلة في الآتي:

1. ينطلق المنهج الاستقرائي من الجزء إلى الكل، ومن الفرع إلى القاعدة، والتحقيق أن الاستقراء في الشرعيات لا يكون إلا ناقصا، ومع ذلك فإنه يفيد القطع كما حققه الشاطبي.
2. المنهج الوصفي عمل تقريري ينتفي معه التعليل والتفسير.
3. المنهج الاستنباطي ينطلق من الكل إلى الجزء، وهو بعكس الاستقراء، ولهذا يكثر في البحوث الإنسانية والدراسات الشرعية ويقل في العلوم الدقيقة.
4. المنهج المقارن يعتمد على بيان أوجه الوفاق والخلاف، والذي يترجح أنه لا يخلو من التحليل والتفسير.
5. المنهج التحليلي يعتمد ثلاث عمليات، وهي: التفكيك، التركيب، التقويم، قد تجتمع جميعا، وقد ينفرد بعضها في دراسة البحوث.

هذه أهم النتائج، أما عن التوصية فأدعو القائمين على جامعتنا العامرة –حرسها الله تعالى- أن يشكلوا ورشة من الأساتذة الأكفاء، يضعون من خلالها مسردا يوضح طريقة كتابة بحث الماستر من ألِفِهِ إلى يائه، ليكون المدار الذي تدور عليه جهود الباحثين، والمفزع في حال الاختلاف.

والحمد لله تعالى أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. **الأنصاري،** فريد. " أبجديات البحث في العلوم الشرعية ". (ط1، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1417هـ).
2. **بدر،** أحمد. " أصول البحث العلمي ومناهجه ". (د ط، مصر، المكتبة الأكاديمية، دت).
3. **الجرجاني،** علي بن محمد." التعريفات ". (ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1403هـ).
4. **الريسوني،** أحـــمـــد. " نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ". (ط 2، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، 1412 هـ).
5. **الطوفي،** سليمان بن عبد القوي. " شرح مختصر الروضة ". تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. (ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1407 هـ).
6. **العلـــوي** سيدي عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي. "نشر البنود على مراقي السعود". تحقيق: الداي ولد سيدي بابا، أحمد رمزي. (دط، المغرب، مطبعة فضالة بالمغرب، دت).
7. **الغزالـــي** محمد بن محمد . " المستصفى ". صححه : محمد عبد الشافي. (ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413 هـ).
8. **الشاطبـــي،** إبراهيم بن موسى. " الموافقات ". تحقيق: مشهور آل سلمان. (ط 2، القاهرة، دار ابن عفان، 1427هـ).
9. **المحمودي،** محمد سرحان علي. " مناهج البحث العلمي ". (ط3، صنعاء، دار الكتب، 1441م).
10. **ابن مـــنظور،** محمد بن مكرم . " لسان العرب ". (ط3، بيروت، دار صادر، 1414م).
11. **النـــووي،** يحيى بن شرف . " المجموع شرح المهذّب ". تحقيق وتكميل: محمد نجيب المطيعي. (دط، بيروت، دار الفكر، د ت).
12. **هيتو** محمد حسن. " الوجيز في أصول التشريع الإسلامي ". (ط1، بيروت، مؤسسة قرطبة، 1401هـ).